



رجال الأعمال

مصريين

◀ نوفمبر ٢٠١٧

◀ السنة السادسة عشر

◀ شهرية اقتصادية

مميّش : المشروعات
بالقناة تنتهي قبل
٣٠ يونيو المقبل

مشيرة خطاب
تكشف كواليس
انتخابات اليونسكو



**خالد سعود الحسن : استثمارات مجموعة الخليج للتأمين اكثر
من مليار وثلاثمائة مليون دولار ولديها 60 فرعا في عشره دول**

أكد الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز، إن العلاقات الدولية بكبرى الدول الصناعية لا بد أن تترجم بالاستفادة من الخبرات التكنولوجية ونقلها الي مصر خلال الفترة القادمة.

وأضاف د. سعد الدين « أن الرئيس عبدالفتاح السيسي نجح في التعاقد مع كبرى الشركات مثل « سيمنس» الألمانية لبناء 3 محطات كبرى بمصر وسد أكثر من 50% من عجز الكهرباء الحالي وهذه المحطات ستساهم في توفير 1.3 مليار جنيه في العام وستسد المحطات تكلفتها خلال 10 سنوات من الكهرباء التي ستوفرها فقط وأشار الي ان يجب البحث عن

بديل لاستخدام الطاقة التقليدية ولواستغلينا الطاقة الشمسية وحولناها لكهرباء، نستطيع تصدير» الطاقة الشمسية لأوروبا، ولكن للأسف تواجهنا بعض المعوقات بسبب السياسة الاشتراكية القديمة في دعم الكهرباء والغاز، لأن المستثمر المحلي في مصر مازال يعتمد علي تقديم الدعم في الطاقة، ولا يجدد من استخداماته، وإذا تم رفع الدعم علي المحروقات، سيضطر المستثمر في كل المجالات سواء صناعة أو سياحة أو أي مجال أن يلجأ للطاقة البديلة لأنها في هذه الحالة ستكون الأوفر بالنسبة له، ولكن الطاقة الشمسية مكلفة في مكوناتها في البداية فقط، وتسترد تكلفتها خلال الخمس سنوات الأولى فقط، وتظل تستفيد منها لمدة 25 سنة مجاناً.

وأشار سعد الدين، أن الفترة الماضية قد شهدت تطورات في العلاقات الخارجية



وضع خريطة استثمارية تساعد علي جذب الاستثمار الأجنبي

البترول له في السابق، ولم تنجح أي منهما في إتمام استخراج الغاز من الحقل مع الحكومة المصرية، نظرا لتعامل المسؤولين لدينا سابقا بطريقة خاطئة مع المستثمرين السابقين، تتمثل في اتفاق مصر معهم على أن تصرف الشركات ملايين الدولارات لاستخراج الغاز من الحقل، وتلتزم الدولة بدفع 20% من الإنتاج لتغطية تلك المصروفات، والنسبة الباقية الـ 80%، تحصل منها مصر على 85%، وتحصل الشركة على 15%، وهو الأسلوب الذي جعل العديد من الشركات تهرب من إتمام تلك الصفقة مع الدولة، ما اضطرني وعدد من صناعات المجال إلى الاجتماع مع شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء، لمناقشته في ضرورة تقديم عروض مرضية للشركات العالمية، ووصل الاتفاق في النهاية بينه وبين الشركة الإيطالية، إلى إعطاء الشركة 40% لتغطية نفقاتها، والـ 60% الباقية توزع إلى 35% للشركة والـ 65% الباقية من حق الدولة، وعلى الفور بدأت شركة إيني في إتمام عملها، علما بأن أسلوب التعامل هذا هو ما جعل من إسرائيل ككيان مستورد للغاز من مصر، موردا لتوريد الغاز إلينا مرة أخرى، وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدت عليها الدول العربية لتصبح في مصاف أغنى دول العالم.

وأوضح أن مصر نجحت بذلك الفكر من عقد 60 اتفاقية جديدة في مجال استخراج الغاز والبترول، وهو ما يعني أن العام القادم ستشهد مصر طفرة في ذلك المجال، وبالتالي تتوفر العملة الصعبة، وتعزز قيمة الجنيه في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وأنا أؤكد اعتمادا على أبحاث أجريت في مجالنا أن مصر تعوم على آبار من الغاز والبترول، ومن الممكن لو تغير الفكر الإداري البيروقراطي وتم إدارة تلك الموارد بطريقة حكيمة وعاقلة، أن تتجاوز مصر إنتاج السعودية من البترول.

السوق الأفريقي يعد بوابة لأكثر من مليار مستهلك

لكن في الوزارات يحكمها عقلية «موظف اشتراكي»، وهو ما يصعب معه الاستفادة منها، خاصة مع ما ترسخ في عقل الجهاز الإداري في مصر، من أن المستثمر «حرامي» وأن الأجنبي «مستعمر» وأن الأغنياء «مستغلين ومحتكرين»، وبالتالي فإن موظفي الجهاز الإداري ضد أي تسيير لأعمال تمكن بلدنا من استغلال موارده الاستغلال الأمثل، وما يفرق بيننا وبين «دبي» كمثل بما تمتلكه من موارد، هو أن حاكمها الشيخ محمد بن زايد جعل من إمارته ذات الطقس السيئ والطبيعة الجبلية الوعرة أكبر مزار سياحي إضافة إلى نجاحه في تحويلها إلى أكبر مقصد تجاري عالمي، وهنا يبرز في الأفق عقلية المدير، حيث تمكن الرجل من تغيير نهجه وأصبح يفكر في عقلية المستثمر قبل الدولة، والتي تتمثل في «الربح للطرفين»، أو بالعامية «فدني واستفد»، وهي القاعدة التي تؤهل الطرفين للإنتاج، أضف إلى ذلك تعميم قاعدة «الأجر مقابل الإنتاج»، وعلى الدولة أن تتخلى عن فكرها الاشتراكي في منهجية إدارتها، حتى تستطيع إدارة مواردها وجذب الاستثمار العالمي لأرض مصر. وأوضح أنه يجب أن نضرب مثلا خاصة في مجال استخراج الطاقة، فقد نجحت الدولة حينما تخلت عن بيروقراطيتها في إدارة مواردها، من جذب شركة إيني الإيطالية، لاستخراج الغاز من حقل «ظهر» والذي ظل مدفونا تحت تربة مصر لمئات السنين دون استغلال، على الرغم من زيارة العديد من شركات

في ظل القيادة الحالية، ومع انهاء قانون الاستثمار الجديد كان، لا بد من تهيئة مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي، مع وضع مصر الخارجي الجيد، لا بد من الاستفادة من كل هذه العوامل لوضع خريطة استثمارية واضحة تساعد علي جذب الاستثمار الأجنبي، وخاصة أن مصر بوابة لأفريقيا للسوق الأوروبي، والسوق الأفريقي يعد بوابة لأكثر من مليار مستهلك وهو سوق مغري جدا لأي مستثمر، أوروبي، ودور الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة الآن هي كيفية جذب الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية. بالإضافة الي الاهتمام بالعنصر البشري، وعودة نظام مارس التعليم الفني « مبارك كول » وتدريب العمالة الفنية تدريب عملي في المصانع، فمثلا ألمانيا 95% من العمالة الماهرة قائمة علي التعليم الفني، ولكن في مصر الثقافة العامة تحترم المؤهلات العليا الموروثة من الستينات، والتي انتقلت للشباب ليصبح كل طموحة أو يجلس علي مكتب، ولكن الثقافة في الدول الأوروبية منها ألمانيا قائمة علي العمالة الماهرة والتميزة التي يحتاجها سوق العمل، والتي تتقاضى أجور عالية جدا. وتابع سعد الدين الي أن لدينا خبراء وعلماء مصريين في مجالات عديدة في جميع دول العالم ولن يتأخروا في تقديم خبراتهم لمصر، ولكن للأسف مازلنا نعمل بالنظام الاشتراكي العقيم، ولا بد من تغيير فلسفة ونغمة أننا شعب لدينا خبرات 7000 عام «وأشار الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي ان مصر تعوم على آبار من البترول الدكتور محمد سعد الدين:و إن دول العالم المتقدمة في مناهجها نحو إدارة مواردها، تستخدم ما تمتلكه الاستغلال الأمثل، وتعزز القيمة المضافة منها، وللأسف مصر تمتلك العديد من الموارد